بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

صح

نام

حسن

طلح

عبد

لا ري
على المطول
٩٥
انصحه الفقير يوسف
عفى عنه ٩٧

افتتح افتتح في مفتتح الشرح بلفظ افتتح تفاؤلا ونسبه الى المجد مع
تأخره عن التسمية اشارة الى انه كما يكون جنسيا يكون اضافيا
وعرفيا وحديث خروج التسمية عن الكتاب وجزئيته المجد مستبعد
جدا مع ان حديث الابتداء بهما متساوي القدمين فيهما ويؤيده
ايضا اتفاق ائمة الامة في دخول التسمية في القرآن وما نقل
عن مالك والاوزاعي وبعض قدماء الحنفية انه ليس من القرآن
والنقل المتواتر وبثوته في المصاحف بخط القرآن والاجماع على ما
بين دفتي المصاحف كلام الله تعالى مع المبالغة في التجريد ولذلك لم
يثبتوا بين دليل واضح على الخطاء في رايهم قال اداء
متعلق بافتتح بعد تقييده بالتيمن بالتقديم اولا فانه موجب
لاداء حقه وما ينبغي هو عليه وذلك لانه مما تقف الطاقة البشرية
باداء شكر كلة فعلى الشاكر في اداء شيء منه بذل جهده بقدر الا
مكان ويحتمل ان يكون متعلقا بالحمد لله وكلمة من في ما يجب
تبعيضية ويحتمل ان يكون بيانية ويحتمل ان يكون الحمد
عبارة عن الشكر والشكر عن النعمة ثم اعلم انهم اختلفوا في ان
وجوب الشكر ثابت بالعقل ام بالسمع ومن الناس من قال
انه ثابت بالسمع كقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
وقوله رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة
بعد الرسل ومنهم من قال انه ثابت بالسمع قبل مجيء الرسل
ايضا لقوله تعالى الحمد لله فانه يدل على ان الحمد ملكه ويختص به
مطلقا وهل هذا الا تهافت قال باللسان خرج به ذلك

بذلك تحقيقا لمقابلة الشكر ورفعا لتوهم حرف الثناء الى
ما يعم اللسان وغيره ولو مجازا كما نقل عن الشارح فاضل الخطائي
لا يقال الثناء لا يكون الا باللسان فقيد اللسان مستدرك
لانه كثيرا ما يطلق الثناء على ما ليس باللسان وان كان
مجازا فانسب ان يحترز عنه في مقام التعريف قلت المعنى
المجازي في مقام التعريف يحتاج الى قرينة واضحة وثبوتها
هناك ممنوع هذا اذا كان التعميم باعتبار ما في الجوارح واما
اذا كان باعتبار ثناء الله تعالى فنقول بل المقام يعين كون
المحمود حامدا قرينة على ارادة المعنى الحقيقي وهو لا يكون الا
باللسان قال على الجميل قال صاحب الكشاف الحمد هو الثناء
والثناء على الجميل من نعمة وغيرها وقال الشارح في شرح
الكشاف قد يقال ان الحمد لا يقال الا على الجميل الاختياري
بخلاف المدح تقول مدحت زيدا على صباحة وجهه وشاقة
قده ولا تقول حمدته والمصنف انما تركه اعتمادا على الامثلة
ولان الجميل صفة للفعل وهو بالاختيار فمعنى النعمة الا
نعام بها قال السيد السند في حاشية الكشاف اعلم ان
الحمد اذا خص بالافعال الاختيارية لزم ان لا يحمد الله
سبحانه على الصفات الذاتية كالعلم والقدرة والارادة
سواء جعلت عين الذات او زائدة عليها اللهم ان
يجعل تلك الصفات لكون ذاته كافية فيها بمنزلة افعال
اختيارية يستقل بها فاعلها بل نقول يمكن ان يمنع صدور

وجهه صح
وهو انه يقال اذا كان الجميل اختياريا
كون صفة للفعل فلا يصح به تقييد قوله
نعمة لان النعمة ليست اختيارية

الحمد على صفات الله تعالى من الثبوت وما يتوهم ذلك لا نسلم
انه محمود عليه بل محمود به ولا يوجب ان يكون اختياريا ولو سلم
قلت يمكن ان يكون باعتبار دلالتها على الافعال المتعدية الا
ختيارية فالحمد في الحقيقة راجع اليها وهذا مثل ما نقول
صاحب الكشاف في المدح على الجمال بانه يدل على الافعال الحسنة
الاختيارية في اية ولكن الله حبب اليكم الايمان بناء على ان المدح
ايضا عنده يتحقق الاختياري وقال بعضهم يكفي في نسبة الفعل
الى الاختيار كون فاعله مختارا وقال الفاضل الخطائي
ثم ان ههنا امور ثلثة الجميل في المحمود به والجميل في المحمود عليه
وقصد التعظيم فاما ان يعتبر في تحقق حقيقة الحمد كونها
حتى يكون الحمد هو الوصف بالجميل على قصد التعظيم فهو
اخص مطلقا مما ذكر في هذا الشرح وهو الثناء على الجميل
من وجه ومن التعريف الذي ذكره في المختصر وهو الثناء على
قصد التعظيم من اخر فلا يطرد شيء من التعريفين قلت المعتبر
في الحمد المعدية بجوعها على ما هو تقرير صاحب الكشاف قال
بعض الافاضل الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم ولا
حاجة الى ما زاده بعضهم من قوله على جهة التبجيل للاحتراز
عن الاستهزاء لانه ليس بثناء حقيقة قلت الثناء لا
يتجاوز عن الذكر بالخير عند من يقتفي كتب اللغة ودعوى عجوبة
ما يعم اللسان وغيره كما تاتي في النقل وايضا الاستهزاء ليس
ثناء حقيقة ممنوع اذ الذكر بالخير بل الاتيان بما يشعر

يشعر بالتعظيم كما ذكره يمكن ان يكون على جهة التبجيل
وقصد التعظيم فانه فيه بشرط ان يكون ظاهرا وباطنا
ويمكن ان يقال انه ترك قيد على قصد التعظيم لشهرته بل
يدعى استلزام كون المحمود عليه جميلا عند الحامد وقت
الثناء قصد التعظيم وقيل هذا في تعريفات الاذهان شايع
وبما نقلنا من معنى الثناء لا يحتاج الى قيد الجميل في المحمود به
نعم نقل بعضهم عن حاشية شاه ان ان الثناء قد يستعمل
في الشر ايضا كقولهم اثنى عليه شرا او يريده ما وقع في
الحديث من اثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن اثنيتم
عليه شرا وجبت له النار وذكر بعضهم ان الثناء محمود او
مشترك في ذكر الخير والشر ومقصورا المخصوص بذكر
الخير فافهم قال سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
الفضائل جمع فضيلة وهي المزايا المعدية كالانعام قيل
الغير المعدية كالعلم والشجاعة والفواضل جمع فاضلة
وهي المزايا المعدية كالانعام قيل ان اراد بالتعدية
تعدية نفسها فلا يسلم التعدية في الفواضل ايضا وان
اراد باعتبار اثارها فهما سيان في التعدية قلت المراد
تعدية اثارها لكن بمعنى ان تحققها باعتبار تعدية اثارها
كالانعام فانه لا يتحقق الا مع تحقق اثره لا بمجرد التعدية
حتى يقال انهما سيان فيهما فان العلم مثلا متحقق سواء
تعدى اثره ام لا قال والشكر فعل ينبئ عن تعوض للشكر

دفعا لتوهم الترادف واما لان الشكر وجب منه في المنعم وقد
لا في الاستعمال فكان هناك مظنة ان يقع في ذهن السامع
ان الشكر ماذا واما لان الحمد يتبين بذلك حق التبيين واما
لان هذا الحمد شكر ايضا كما اشار اليه بقوله بما يجب عليه
من شكر نعمائه والمراد بالفعل ههنا محدث على ما هو استعمال
اهل العربية فلا يناقض ما هو من الجنان كالاعتقاد الذي هو
معقولة الكيف ومعنى ابنائه انه يفيد معرفة معرفة الجناب
عنه ولا ريب انه يتحقق في الجنان غاية الامر انه لا بد
هناك من مطلع والمطلع اما ان يكون غير الشكر او هي بعينه
بقول او فعل وحينئذ يكون شكرا ان والمراد بالاركان
ماسوى اللسان والجنان بقرينة المقام قال عن تعظيم
المنعم اي عن تعظيم الشكر المنعم بمعنى انه فعل فعلا ينبئ عن
قصد تعظيمه لاجل انعامه اظهار النعمة كي يفهم من كلام
الشارح في شرح الكشاف في بحث الحمد حيث قال واذا لم
يعرف العبد بانعام المولى ولم يثن عليه بما يدل على
تعظيمه لم يظهر منه شكر اظهورا كاملا وان اعتقد وعمل فلم
يتحدث بكرا لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف عنها
كما ان كفرانها اخفائها وسترها قال واعتقادا ومحبة
بالجنان قال بعض الافاضل الابهوري في كون المحبة
بل الاعتقاد ايضا جنبة عن التعظيم يحتاج الى التامل لانها
امران غير اختياريين والتعظيم امر اختياري بل نقول ينبغي

ينبغي ان لا يعد الاعتقاد والمحبة من اقسام الشكر لانه اداء
حق المنعم فينبغي ان يكون اختياريا وهما ليسا باختياريين
فالشكر الجنان وعن المنعم بالقلب وصرف الهمة اليه ولان
التعظيم عبارة عن اظهار عظمة شيء وحصول هذا المعنى
من نفس المحبة غير ظاهر الا ترى ان المحبة حاصلة للمحب
سواء كان في مقام التعظيم او لا نعم المحبة دلالة على ان
للمحبوب عظما واعتبارا عند المحب واما دلالتها على
تعظيم المحبوب وصيرورتها تعظيما بواسطتها فلا فلو كان
المراد بالتعظيم المعظم والاعتبار عند الشكر كان الاعتبار ظاهرا
والاظهر ان يقال بدلها او امر اعتقادا بالجنان قلت ليس
المراد بالمحبة الطبيعي الغريزي حتى يقال انه خارج عن حد
الاستطاعة وتحت الاختيار بل المحبة الاختيارية التي
حاصلة ترجيح القوة العقلية جانبه بالميل والشغف الا ترى
ان المريض لا يحب الدواء المطعم ويميل اليه باختياره
لما علم صلاحه حالة فيه وعلى هذا المعنى ورد قول النبي صلى
الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه لنفسه وقد
بسطنا الكلام في شرح اربعين النووي قال فمورد الحمد
اي محل ورود عليه واما محل صدوره عنه فهو الشخص
الحامد فلا يرد ما يقال من ان الاولى ان يقول فمصدر
الحمد لان المراد بالمورد ما ورد عنه قال ومتعلقه يعم
النعم وغيرها قلت قال الامام الرازي في تفسيره الكبير

على غيره وصرح من ذلك في التخصيص انما هو الاثبات دون
النفي وعلى هذا التقدير يجب ان يكون الفعل المتعور
الذي وقع النزاع في فاعله هو الفعل المنفي كما في
قولنا انا ما ضربت الا زيدا اذ لو كان النزاع في فاعل
الفعل المثبت وكان المقصود من النفي ان ينفي
المتكلم كونه فاعلا للفعل المثبت رجع الاستثناء الى
الاثبات والتقدير رجوعه الى النفي وهو يلزم عدم الوفاق
بينهما قلت انت جربان فيما نحن فيه فعلين وقع
النزاع في فاعلهما احدهما ضرب زيد والثاني ضرب من
عدا زيد او المتكلم بقصر الفعل الثاني اعني ضرب من
عدا زيدا على غيره ويلزمه تخصيص نفيه منه ويقصر
الفعل الاول اعني ضرب زيد على نفسه ويلزمه تخصيص
نفيه بغيره ولما اذا اقدم المسند اليه على حرف النفي نحو
انا ما ضربت الا زيدا فيقتضي الفعل الثاني اضافته
على المتكلم وبهذا يظهر الفرق بينهما ولعله قد الهم
مولانا وسيدنا قدس روحهما بما يقع بعدهما
ايضاح المقالات في هذه المباحث فتابع مولانا
حق المبالغة في الامر بالتامل والتدبر حيث قال
في شرحه وعليك بالتامل والتدبر في بحث ما انا رأيت
احدا وما انا ضربت الا زيدا فان المقام مضطرم
الافكار ومعارك الاراء ومصارع الاهواء وكذا

وقد السيد حيث وانت ان هذا الكلام من هذا
حصن الاوهام ترى جماعة فيه قد تاهوا فلم يتنبهوا
على ما يحلوا وتاهوا ولقد شبثناك فيه تنبيها
متينا وانبهناك انزلنا سلطانا مبينا قال بان
لا يكون في الكلام نفي اصلا او يكون يكن وقدم
المسند اليه على النفي وههنا احتمال اخر وهو
ان يكون المسند اليه النفي مع فضل ولم يبين حكمه قال
دون العكس يعني بالعكس انصار في النسبة نحن
لا نفهم الصريح قال ومعنى لا غيره قال قدس
سره يعني لا غير متعلق بالحكم اي لا غير الذي في
عبارة المفتاح ومتعلق بالحكم المفاد من عبارة
المفتاح اعني من قوله المحكوم عليه والباء في قوله
بانه متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه
في نفسه لعدل به اليه من غيره تجوزا او سهوا او
نسيانا قال قدس سره نعم ان جعل متعلقا بعدم
الكذب اي لعدم الكذاب الذي بمعنى نفي الكذب
في المفتاح قال انك لا تظن منهي لا نفي قال
وان رجع العلامة قال قدس سره على ما يقتضيه
كلامه حيث قال فيكون سهوا ان لم يعرف وربما
قال على يقتضيه كلامه لان السهو على ما ذكرناه بقا
هو ان يتنبه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط

بخلاف النسيان فانه زوال الشيء عن مدركته وحافظته
مما يحتاج الى احضاره ابتداء فالسهو و
النسيان مسبوقان بالعرفان قلل قدس سره
كانه يزعم انه علم بالمعاينة الاحال انا سعيت
في الابتداء فانه يستعمل لافادة وجود السعي
فكما يستعمل انا سعيت لافادة وجود السعي يجوز
وهو لرد الخطاء كذلك يستعمل سعيت انا لرد الخطاء
يجوز او هو لافادة وجود السعي ولنا لو قلت
في الابتداء وهو فهو عند الخطاء المخاطب ولا
يصلح ان يكون معتبا عليه لانه يستعمل لافادة
السعي مطلقا فافهم قال قدس سره الا ان لزوم
رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر
يعني اذا قلت سعيت انا في حاجتك لا في
الابتداء يجوز لافادة رد الخطاء في الفاعل
باعتبار انه لازم لافادة وجود السعي يكون غير
صحيح لان استلزامه رد الخطاء في الفاعل باعتبار
انه لازم لافادة وجود السعي يكون غير صحيح لان
استلزامه لرد الخطاء في الفاعل ليس بظاهر يعني
اذا قلت ان سعيت في حاجتك في الابتداء
لافادة وجود السعي يجوز باعتبار رد الخطاء
في الفاعل صحيح لانه اذا كان المتكلم والمخاطب متفقين

متفقين في وجود السعي والخلاف في الفاعل واذا
قال المتكلم ان سعيت في حاجتك رد الخطاء
في الفاعل يلزمه وجود السعي والخلاف في الفاعل
فاذا قال المتكلم انا سعيت في حاجتك رد
الخطاء في الفاعل يلزمه وجود السعي فافهم قال
اي على العقول بالابدال انما قال كذلك لان
فيه وجوها اخر الرفع على انه فاعل فعل محذوف
اي يقول الذين او خبر مبتدا محذوف اي هم
الذين او فاعل اسروا والواو علامة كما في اكلوني
البراغيث والنصب بتقدير اعني ويجر على انه
بدل من الناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم قال فحينئذ التوفيق بين الكلامين بهذا
الوجه اي بان يقال لا شر حقيقة قال يدل على هذا
انه قال بالتخصيص الخبري في نحو قولنا فيما هو
في معنى الوصف فالوصف الصريح اولى بذلك
بل امتناع تقديم التابع اولى نظرا الى مفهومه
لان التبعية تقتضي التأخر بخلاف الفاعلية فانه
كونه مؤثرا او محكوما عليه لا يقتضيه لا يقتضي التقديم
قال واما كان اي قبل النسخ او صح بعده
فيجوز تقديم المعنوي دون اللفظي لحكم قبل
هذا النظر مبني على ان يكون مراد السكاكي تقدم

جواز تقديم اللفظي عدم جوازه اصلا لا عدم
جوازه للتخصيص فالتحكم باق فافهم قال نبت
بها قبل المحاق بليلة يقال بنى فلان على اهله
بناء اى زفها واما تعديته بالباء فخطاء كما في
الصحاح وتاج المصادر وفي الافصاح بنى على امرأته
وبامرأته وفي المغرب عن ابن دريد بنى بامرأته
بالباء كاعرس وفي الاساس بنى على اهله دخل
عليها وقالوا ابنى باهله والمحاق من الشهر ثلث
ليال مؤاخره كذا في الصحاح وفي المجمل المحاق اخر
الشهر اذا المحق الهلال ويقال محق اى ذهب
ببركته والمعنى نبت عليها المحاق ونقصان القمر
وذهاب ضوئه فالكمال بخوستها كان ماقيل
المحاق من الشهر بتمامه محاق مذهوبا بنوره و
ضوئه تمت الكتاب بعون الله الملك
وهاب على يد عبد الضعيف المذنب
المحتاج الى رحمة الله الملك الغني
احمد الغره باغي في محمية اسنابول
في مدرسة محمود پاشا في شهر
شعبان المعظم غفي عنه
وعن جميع المسلمين و
المسلمات عليهم اجمعين

تاريخش كعنم لفظ
اغني

نسخة الشيخ الشريف عبد الحي بلاد سرعلى
المطول بخط المصنف العلم بضبط الوصي اللاهوري

نهاية المخطوطة